مقولةُ التثنيةِ في العربيةِ الوسطى من خلالِ كتابِ (الاعتبار): بحثٌ لسانيٌّ إحصائيّ

راشد عبد الله المنصور*

(الإيداع: 25 كانون الأول 2026، القبول: 8 آذار 2026)

الملخّص:

يدرس البحثُ ظاهرةَ التثنية بوصفها مقولةً فرعيةً تنتمي إلى مقولةٍ نحوية كبرى هي (العدد). واختار كتابَ (الاعتبار) لأسامة بن منقذ (ت583هـ) لأنه وثيقةٌ تاريخيةٌ أدبية مهمة تمثّل لغةَ المثقفين في الحقبة الزمنية المعروفة بالعصور الوسطى. وقد اتسمت لغةُ الكتاب بالمزاوجة بين العامي والفصيح، وظهرت فيه مظاهرُ لغويةٌ كثيرةٌ مثّلت انحرافاً عن اللغة المعيارية. لذا كانت هذه المدوّنة جديرةً بالدرس من الوجهتين: الاجتماعية بوصفها تجلّياً لظاهرة الازدواجية اللغوية، والتاريخية بما يمثّل إضافةً في فهم التطور النحوي للغة العربية. وسيكون المسعى في ذلك استقرائياً إحصائياً بِحَصْر مواضع التثنية في الكتاب، وتوضيح أشكال حضورها واستخلاص دلالات ذلك العرض والإحصاء، ثم المقارنة مع حضور التثنية في كلٍّ من اللغات الساميّة وعربية عصر الاحتجاج وبعض اللهجات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التثنية، العربية الوسطى، كتاب الاعتبار، الازدواجية اللغوية، الفصحى والعامية.

*مدرس - اختصاص اللسانيات – كلية الآداب و العلوم الإنسانية – جامعة حماة.

The Category of Duality in Middle Arabic through the Book "Al-I'tibar": A Statistical Linguistic Study

Rashid Abdullah Al Mansour*

(Received: 25 January 2026, Accepted: 8 March 2026)

Abstract:

This study investigates the phenomenon of duality as a grammatical subcategory subsumed under the broader grammatical category of number. *Al-Iʿtibār* by Usama ibn Munqidh (d.583 AH) has been selected because it constitutes a significant historical and literary document that reflects the language of the educated elite during the period commonly referred to as the Middle Ages. The language of the text is marked by an interplay between Classical Arabic and colloquial usage, and it displays numerous linguistic features that diverge from the normative standard. For this reason, the corpus merits examination from two complementary perspectives: a sociolinguistic perspective, insofar as it manifests the phenomenon of linguistic diglossia, and a historical perspective, as it contributes to a deeper understanding of the grammatical development of the Arabic language. Methodologically, the study adopts an inductive statistical approach, based on an exhaustive survey of all occurrences of dual forms in the text. It seeks to identify the various patterns of their realization and to draw out the implications revealed by this descriptive and quantitative analysis. The findings are then situated within a comparative framework that examines the presence of duality in Semitic languages, Classical Arabic of the period of linguistic attestation, and selected modern Arabic dialects.

Keywords: Duality, Middle Arabic, "Al-I'tibar" book, Diglossia, classical and colloquial.

***Lecturer - Linguistics specialization - Faculty of Arts and Humanities - Hama University.**

1. المقدمة:

لا بد قبل الولوج في البحث من تحديد مصطلحاته. فـ(المقولة) مفرد (المقولات Categories) ويُقصَد بها في اللسانيات ما يُعرف بالفصائل أو الأقسام النحوية أو معاني التصريف. وتُعبِّر عنها الوحداتُ الصرفية (المورفيمات)، وهي مباني التقسيم أي أقسام الكلم، وما يمكن أن يُضاف إليها من ضمائم. ومن أشهر المقولات النحوية: الجنس أو النوع (مذكر–مؤنث–محايد)، والعدد (مفرد–مثنى–جمع)، والشخص (متكلم–مخاطب–غائب)، والزمن، والمُلْكيّة[1]. فالعددُ معنىً صرفيٌّ نحويٌّ تسعى اللغات بوسائلها المختلفة إلى أن تعبّر عنه، وتقسيماتُه في العربية: المفرد، والمثنى، والجمع. لذا اصطلح البحثُ، في تركيزه على ظاهرة التثنية في العربية، على جعلها (مقولةً) فرعيةً لمقولةٍ كُبرى هي العدد.

والمراد بالعربية الوسطى اللغةُ العربية في حقبةٍ زمنية سُميت بالعصور الوسطى، فالمدوّنةُ المدروسة –وهي كتاب (الاعتبار) لأسامة بن منقذ (ت583هـ)[2]– تنتمي إلى تلك الحقبة التي شهدت غزواً صليبياً امتد زُهاء قرنين (487هـ–690هـ)[3]، وتمثّل حيّزاً زمنياً جديراً بالدرس. وتعني (اللغةُ الوسطى) في الوقت نفسِه من وجهة اللسانيات الاجتماعية "ضرباً من الاستعمال اللغوي يَظْهرُ في بعض حالات ازدواجية اللغة، ويقع وسَطاً بين الضرب الفصيح والضرب العامي"[4]. وهذا ما سيبيّنه البحث لاحقاً من سمات العربيةِ في ذلك العصر.

2. في مسوّغات البحث:

من المعلوم أن اللغة العربية، وفقاً لما انتهت إليه اللسانيات التاريخية المقارنة، تنتمي إلى فصيلة اللغات السامية. وقد جَهِدَ المستشرقون ومِنْ بعدِهم الباحثون العرب في رسم صورةٍ للسامية الأم المفترَضة يَرَونها أقرب إلى الدقة، من خلال دراساتهم المفصَّلة للّغات التي ربطتها روابط معيّنة، في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. ومن المعلوم أيضاً أن العربية نالت حظاً أوفر من أخواتها الساميّات في الجهود التأريخية لأنها خُصَّت دونَها بمزيّة الاستمرار. غير أنّ الباحثين لم يبلغوا في ذلك الغايةَ، ومازال الميدانُ فسيحاً للخوض فيه. فقد أطلق بعض الباحثين كالدكتور (سعد مصلوح) دعوةً يحثُّ بها على استئناف العمل، معلِّلاً ذلك بأن تاريخ العربية من أشدّ التواريخ غموضاً[5]، وفي ذلك تأييدٌ لما خَلَص إليه (كيس فرستيغ) من قَبْلُ من أنه من الصعب أن نصنّف اللغةَ العربية بين الساميّات تصنيفاً جينيّاً كذلك التصنيف في مجموعة اللغات الهندية الأوربية، وذلك بسبب الاضطراب في مسألة تاريخ العناصر والسمات المشتركة ذلك "أن العربية تشبه اللغاتِ السامية الجنوبية كالعربية الجنوبية والإثيوبية، وتشبه اللغات الشمالية الغربية كالكنعانية والآرامية. وهي تحتوي أيضاً على تجديداتٍ ليست موجودةً في أيّ لغةٍ من لغات العائلة السامية"[6].

---

[1] ـ يُنظر في ذلك: فندريس، ج: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1950، ص125-126، وحسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1994، ص82-85، والسعران، محمود: علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي، منشورات جامعة حلب، 2000-2001 (نسخة مصورة)، ص232-233، وقدور، أحمد: مبادئ اللسانيات العامة، منشورات جامعة حلب، 2006، ص162.

[2] ـ أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (488-583 هـ)، أبو المظفَّر، مؤيّد الدولة: أمير، من أكابر بني منقذ أصحاب قلعة شيزر (بقرب حماة، ويسميها الصليبيون Sizarar) ومن العلماء الشجعان. ولد في شيزر، وسكن دمشق، وانتقل إلى مصر سنة (540هـ) وقاد عدة حملات على الصليبيين في فلسطين، وعاد إلى دمشق. ثم برحها إلى حصن كيفا فأقام إلى أن ملّك صلاح الدين دمشق، فدعاه السلطان إليه، فأجابه وقد تجاوز الثمانين، فمات في دمشق. وكان مقرَّباً من الملوك والسلاطين. له ديوان شعر، وكتب كثيرة، من أهمها: (الاعتبار)، و(المنازل والديار)، و(لُباب الآداب)، و(البديع في نقد الشعر)، و(العصا). الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002، 291/1. وللتوسع يُنظر: قيطاز، محمد عدنان: أسامة بن منقذ والجديد من آثاره وأشعاره، وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص9-58.

[3] ـ يُنظر: البدراوي، زهران: في علم اللغة التاريخي؛ دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1988، ص20.

[4] ـ البعلبكي، رمزي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص308. المفهومان المُتَبَنَّيان أوردهما (البعلبكي) ترجمةً لمدخل واحد هو: middle language اختار للمعنى اللساني العام مصطلح (اللغة المتوسطة)، وللمعنى اللساني الاجتماعي مصطلح (اللغة الوسطى). وقد اعتمد (فرستيغ) للمعنى الثاني مصطلح (الوسيطة) مخطِّئاً من يستعمله في المدلول الزمني التاريخي. ينظر: فرستيغ، كيس: اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، تر: محمد الشرقاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع443، ط1، 2003، ص129-130.

[5] ـ يُنظر: الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002، ص12 من تقديم (سعد مصلوح) للمعجم.

[6] ـ فرستيغ، كيس: اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ص36. وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكره (فرستيغ) عن صلات القربى بين اللغات الهندية الأوربية فكرةٌ غيرُ دقيقة، تقوم على افتراضاتٍ تُعوِزُها الأدلة، ولها دوافعها وخلفياتها التاريخية الاستعمارية، وهو ما ذكره بعض الغربيين أنفسهم. يُنظر تفصيل ذلك في: بول دومول، جان: اللغةُ الهندية الأوربية أسطورةٌ تأسيسيةٌ عنصرية، تر: نجوى عبد السلام وحسن سحلول، [بحث في] مجلة باسل

والجدير بالذكر أن معظم الجهود التأريخية السابقة المعنيّة بالتطور اللغوي افتقرت إلى النظرة التكاملية التي تقتضي الربطَ بين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهو ما لم يتحقق فعلياً، إذ "كان قُصارى أولئك الباحثين الرَّصْدُ التَّفْتيتيُّ الذَّرّيّ لبعض التغيرات في مفردات الكلمات دون البحث في تغيُّر كلّيّات النُّظُم الصوتية والصرفية والنحوية في ذواتها، وفي الاعتماد المتبادل بين بعضها وبعض"[1]. ومن هنا تبرز أهمية التركيز على التطور النحوي لبنية العربية[2]، وهو ما يسعى إليه البحث من خلال دراسة مقولة التثنية المنتمية إلى المستويين الصرفي والنحوي.

ثانياً: اللغة الوسطى في كتاب الاعتبار

1. اللغة الوسطى:

اختطّت اللسانيات الاجتماعية لنفسها طريقاً مغايراً للسانيات الوصفية، بسبب الخلاف حول مقولةٍ أساسيةٍ قدّمتها محاضراتُ (سوسير) ثم تبنّاها الوصفيّون من بعده. ومفادها التفريق بين (اللسان Langue) و(الكلام Parole). فقد شَبَّه (سوسير) (اللسانَ) " بسيمفونيةٍ، حقيقتُها مستقلةٌ عن الطريقة التي بها يعزف العازفون. فالأخطاء التي قد يرتكبونها لا تنال البتة من حقيقتها تلك"[3]. بمعنى أن التنوّعات اللغوية (التي تمثل الكلام أو الأداء بمصطلح تشومسكي) ليست جوهريّةً، ولا تَعْدُو أن تكون انحرافاتٍ فرديةً عن المنظومة اللغوية (أي اللسان) التي يجبُ إيلاؤها الاهتمام[4]. أما اللسانيون الاجتماعيون فقد أيّدوا ذلك التمييز النظري المهم، بَيْدَ أنهم نقلوا مركز اهتمامهم إلى الأداء اللغوي (Parole)، لأن ذلك، كما ذكر الدكتور (محيي الدين محسب)، "يعطي أساساً واقعياً يمكن وصفُه وتصنيفه واختبار النظرية –بصفةٍ مستمرة– على ضوئه. وبدلاً من العمل من خلال مفهوم (الشِّفْرة الواحدة المتجانسة) التي لا وجود واقعياً لها يمكن العمل من خلال قبول مبدأ (تعدُّد الشِّفْرات)، ومبدأ (التحوّل الشِّفْري switching–code) داخل المجتمع اللغوي الواحد، وذلك لأن الواقع الاجتماعي/اللغوي يطرح نفسه بهذا الشكل"[5]. وقد تأصَّلت اللسانيات الاجتماعية منذ ستينيات القرن المنصرم، وبات لها موضوعاتٌ راسخةٌ، من أهمها: التغيُّر اللغوي، والتنوّع اللغوي والازدواجية اللغوية، والنّسبية اللغوية، والتخطيط اللغوي[6].

ينضوي مفهوم (اللغة الوسطى) تحت مصطلح (الازدواجية اللغوية Diglossia) التي هي حالةٌ يوسَم بها استعمالُ كثيرٍ من الناطقين باللغات عبر العالم. ويُنسَب هذا المصطلح إلى اللسانيّ الأمريكي (تشارلز فيرجسون)، ويُعَدُّ مقالُه الذي صدر عام 1959م[7] عُمْدةً في هذا المجال، وكلُّ من كتب فيه بعده عالةٌ عليه[8]. وقد بيَّن (فيرجسون) الملامح المميِّزة للازدواجية اللغوية،

الأسد لعلوم اللغات وآدابها، ع3، 1999، [والمجلة المذكورة صدرت مدةً من الزمن ثم توقّفت]. وما يعنينا في هذا السياق أن العربية تحتاج إلى مزيدِ بحثٍ ونظر .

[1] - الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات القرآنية، ص13. من تقديم مصلوح.

[2] - لا يعني ذلك غياب الدراسات في هذا المجال، وإنما المقصود قلّتُها مقارنةً بالدراسات المعجمية الدلالية. ومن أهمها جهود المستشرقين كمحاضرات برجشتراسر التي نشرها رمضان عبد التواب في كتاب بعنوان: التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994، وكذلك كتاب فرستيغ الذي أشار البحث إليه، وكتاب هنري فليش: العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1997، وكتاب يوهان فُك: العربية: دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، وتشيم رابين في كتابه: اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تر: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002.

[3]- سوسير، فرديناند دي: دروس في الألسنية العامة، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي ، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص40.

[4] - ينظر: محسب، محيي الدين: في اللسانيات الاجتماعية: (ترجمات، دراسات، مقالات)، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2018، ص27-28 (من مقال بيير باولو جيجليولي: اللغة والسياق الاجتماعي).

[5] - المرجع السابق، ص15-16، مقدمة المترجم. و(الشِّفْرة Code): "مصطلحٌ محايد يُستعمل في علم اللغة الاجتماعي بدلاً من مصطلحات محددة من مثل اللهجة أو اللغة على اختلاف أنواعهما". البعلبكي، رمزي: معجم المصطلحات اللغوية، ص96.

[6] - للتوسع ينظر: محسب، محيي الدين: في اللسانيات الاجتماعية، ص9-10. وكولماس، فلوريان: دليل السوسيولسانيات (مؤلَّف جماعي)، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص13-33 (مقدمة المحرر كولماس). وبسيوني، ريم: علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي: محاور ونظريات، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط1، 2018، ص5-8.

[7] - عنوانه: الازدواجية اللغوية، مجلة (Word) الأمريكية في المجلد 15، 1959.

[8] - تجدُر الإشارة إلى أنه تُرجِمَ إلى العربية كاملاً في: محسب، محيي الدين: في اللسانيات الاجتماعية، ص45-68، والقعود، عبد الرحمن: الازدواج اللغوي في اللغة العربية، الرياض، ط1، 1997، ص193-236. و مختصراً في كتب عديدة، منها: دليل السوسيولسانيات، ص445-448 (الفصل 12:

وهي: الوظيفة، والمقام، والتراث، والاكتساب، والتَّقييس، والثبات، والقواعد، والمعجم، والأصوات[1]. ثم انتهى إلى تعريفها بأنها: "وَضْعٌ لغويٌّ مستقرٌّ نسبياً يوجد فيه –بالإضافة إلى اللهجات للغةٍ ما (اللهجات التي يمكن أن تشتمل على معيارٍ إقليميٍّ أو أكثر)– نمطٌ فوقيٌّ عالي التشفير (وفي الغالب معقّدٌ نحوياً) ومتباعدٌ جداً. ويُعدُّ هذا النمط أداةً لتسجيل حجمٍ كبير من الأدب المكتوب سواءٌ في مرحلةٍ مبكرة أو في مجتمعٍ لغوي آخر، كما أنّ تعلُّمَه يتم أساساً بواسطة التعليم الرسمي، ويُستَعمل في معظم الأغراض المكتوبة والأحاديث الرسمية، لكنه غير مستعمل في المحادثة العادية من قِبَل أي قِطاع في المجتمع"[2]. ومن الجدير ذكرُه أن مفهوم (الازدواجية اللغوية) عنده كان عامّاً يُمكن أن يشمل أشكالاً عدّةً للتنوع اللغوي كـ(الثنائية اللغوية Bilingualism) وغيرها، وهو ما درج عليه كثيرٌ من اللاحقين[3].

2. كتاب الاعتبار:

اختير كتاب الاعتبار مدوّنةً للدرس لمسوّغاتٍ كثيرة، من أهمها أن صاحبه أديبٌ وناقد، أي أنه يمثل طبقة المثقفين في عصره. واتّسمت لغة هذا الكتاب بعدولٍ كبيرٍ عمّا يُعرف من أساليبِ الأدباء وحرصِهم على تَمَثُّل اللغة المعيارية، وهو عدولٌ يخلخلُ الفكرةِ السائدة عن ثبات العربية الفصحى في مصنفات المثقَّفين عبر العصور، ويحثُّ على النظر في تلك اللغة بوصفها مرحلةً زمنيةً مهمةً من سلسلةٍ سلكتها اللغة العربية عبر تاريخها. فالكتاب –عند الدكتور عبد الكريم الأشتر– "يُعدُّ من كتب السيرة الذاتية النادرة في المكتبة العربية. وهو بهذه المنزلة وثيقةٌ أدبيةٌ قَلَّ مثيلُها فيه...وهي...تنفع في بعض الدراسات اللغوية لاتصالها باللهجات الدارجة في الشام في عصرها، وبأساليب تركيبها اللغوي..."[4]. وقد ذكر (فرستيغ) بعد أن ساق نصاً يُمثِّلُ به لِلُغة (الاعتبار) أن أسامة قد حافظ على "نكهةٍ عاميةٍ دون أن يفقد صلتَه بالفصحى، واستخدم حريتَه كاملةً في تغيير القواعد دون أن يُشعِرَنا أنه جاهلٌ بها"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ للكتاب مخطوطةً وحيدة، وقد نُشر أربع مرات، أولاها في لايدن عام 1884 بتصحيح ديورنبيرغ، وثانيتها في مطبعة جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 بتحرير فيليب حِتّي، والثالثة في الرياض عام 1987 بتحقيق قاسم السامرائي[6]، والرابعة في دمشق عام 1980 بعناية عبد الكريم الأشتر وتدقيقه، ثم طبعها ثانيةً في بيروت بإضافة ملحق الكتاب عام 2003. وعلى هذه الطبعة (بنصها الأصلي وملحقه) اعتمد البحث، لأنها استدركت على جهود السابقين وصوّبت كثيراً من أخطائهم؛ إذ لم يكن للنشر الأول من فضلٍ سوى التنبيه إلى الكتاب، والثاني وفّره للقارئ العربي، أما الثالث فجهدُه نافعٌ لكنه عانى من بعض القصور كما ذكر الأشتر[7].

وباستقراء الكتاب وقف الباحث على مظاهر كثيرةٍ تمثِّلُ عدولَ المؤلِّف، في مواضعَ كثيرةٍ، عن العربية المعيارية على المستويين الصرفي والنحوي، من أهمها صرفياً: إلزام الفعل المتعدي وتعدية اللازم، وتبديل الصيغ الصرفية من حيث التصرّف في الجموع وأصول الأفعال المعتلة، وكذلك الإبدال، وصرف الممنوع من الصرف، والتصرّف في التذكير والتأنيث ومعاملة غير العاقل

الازدواجية اللغوية باعتبارها وضعيةً سوسيولسانية، هارولد ف. شيفمان)، وعلم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي، ص11، وفاسولد، رالف: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، تر: إبراهيم الفلاي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص65-66.

[1] ـ القعود، عبد الرحمن: الازدواج اللغوي، ص199-228. وينظر تطبيق الدكتور أحمد قدور على حالة اللغة العربية في كتابيه: في اللغة والمجتمع: موجز مبادئ علم اللغة الاجتماعي، دار منهل القراء، حلب، ط1، 2020، ص73-77، ومن الدرس اللساني الاجتماعي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2024، ص39-47.

[2] ـ القعود، عبد الرحمن: الازدواج اللغوي، ص219.

[3] ـ ينظر ذلك من خلال الوقوف على تعريفي (الازدواجية اللغوية) و(الثنائية اللغوية) في كلٍّ من: دليل السوسيولسانيات، ص964 و967، ومعجم المصطلحات اللغوية، ص72 و149.

[4] ـ ابن منقذ، أسامة: الاعتبار، دقّق نصوصه وعلّق عليه د. عبد الكريم الأشتر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003. والمقبوس من مقدمة الأشتر ص21. وكتابُ (الاعتبار) موضعُ عنايةٍ عظيمةٍ من المستشرقين والعرب لأهميته التاريخية والحضارية، إذ تُرجِمَ إلى لغات كثيرة، ونُشر بالعربية بتحقيقات عدّة. يُنظر: قيطاز، محمد عدنان: أسامة بن منقذ والجديد من آثاره وأشعاره، ص39-43.

[5] ـ فرستيغ، كيس: اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ص138.

[6] ـ تعذّر على الباحث الوصول إليها.

[7] ـ ينظر تفصيل ذلك في: الاعتبار، بعناية الأشتر، ص22-24، ولا سيما ص23 حاشية (1).

معاملةَ العاقل. ومن أهمها نحوياً: إهمال الإعراب، وحضور لغة (أكلوني البراغيث)، وإسقاط بعض الأدوات أو التقارض بينها على خلاف ما أجازه النحاة. غير أن الأظْهَرَ كان ما يتعلق بمقولة العدد، ولا سيّما المثنى، بالإخلال بالمطابقة من ناحيتي التركيب الوصفي أو الإسنادي، وعَوْد الضمير.

3. اللغة الوسطى في كتاب الاعتبار:

والمهم في هذا السياق أن اللغة العربية، كما بَدَت في كتاب (الاعتبار)، تُمثِّل ازدواجيةً لغوية هي، في أوضح تعريفاتها، "أنْ يوجَد عند جماعةٍ لغويةٍ واحدةٍ ضَرْبان من الاستعمال اللغوي: ضربٌ فصيح (High variety) وضربٌ عامّيّ (Low variety)، ويختصُّ كلٌّ منهما بوظيفةٍ اجتماعية لا يؤدّيها الآخر"[1]، وبين ذَينِكَ الضَّرْبين تقع (اللغة الوسطى middle language)[2]. ويُسمى كلٌّ من الضَّربَين المذكورَين (شِفْرةً Code)، والانتقال بينهما يُسمّى تبديلاً (أو تغييراً أو تحويلاً) شِفْريّاً (code switching) أي "تحوُّلَ المتكلم من (شِفْرةٍ) إلى أخرى خلال الكلام أو المحاورة؛ وقد يشمل هذا التحوّلَ من لهجةٍ إلى أخرى (كالتحوّل من العامية إلى الفصحى وبالعكس في بعض الخُطَب)، أو من لغةٍ إلى أخرى..."[3].

فهذا التبديل الشفري في نصوص اللغة الوسطى، ولاسيما لغة أسامة في كتابه، سمةٌ برزت بمظهر "التذبذب وعدم الانتظام في السمات النحوية، مما يؤكد على[4] أنّ تلك النصوص ليست مكتوبةً بنوعٍ مستقل وخاص من العربية، فقد يتكرّر خطأٌ ما في جملةٍ ما بشكلٍ صحيح في جملةٍ لاحقة، فيمكن أن تجد قواعد المطابقة الفصيحة مهملةً في جملة، ومطبّقةً بعناية في جملةٍ أخرى، بل وفي حدود جملةٍ واحدة يمكن أن يُشار إلى شخصين باستخدام المثنى مرةً وباستخدام الجمع مرةً أخرى"[5]. وهذا ما يمكن البرهنة عليه فيما يأتي.

ثانياً: مظاهر حضور التثنية في كتاب الاعتبار

لا يخْفى أن التثنية مقولةٌ حافظت عليها اللغةُ العربية، في حين أهملتها معظم اللغات الإنسانية في تطورها، كما أهملتها العامّيات العربيةُ المعاصرة. وعليه يجد الباحثُ في حضورها في هذه المدونة إشكاليةً جديرةً بالفحص، مُستأنساً برأي الدكتور (سعد مصلوح) في "أنّ الفصحى ليست بالضرورة هي أقدم أشكال النطق، ومن ثَمّ فإن اللهجات الحديثة قد تشتمل على صورةٍ هي أقدم من نظائرها في الفصحى من حيث الانتماء التاريخي"[6].

لذا يرى الباحث أن بلوغَ الغاية المنشودة يجب أن يعتمد على رصد تطور مقولة التثنية في الحقب الزمنية المتلاحقة بدءاً من اللغات السامية مروراً بعصر الاحتجاج والعصور الوسطى وصولاً إلى بعض اللهجات العربية الحديثة، وذلك قبل التلبّث عند حضورها في المدوّنة المدروسة.

1–في تطوّر مقولة التثنية:

يمكن التساؤل بدايةً: هل هذه المقولة عالمية؟ أجاب اللساني (تراسك) بالنفي؛ إذ "تفتقد بعضُ اللغات فصيلةَ العدد تماماً، أو على الأقل لا تُتَمثَّلُ هذه الفصيلةُ في أسماء بعض اللغات"[7]. واستَنَد في ذلك إلى حالات اللغات الصينية واليابانية والمالية (اللغة الرئيسية في ماليزيا)، ذلك أن مقولة العدد لا تُعدُّ في تلك اللغات جزءاً من النحو، "أما إذا اقتضت الضرورة ظهورَها

---

[1] ـ معجم المصطلحات اللغوية، ص149. عبّر (محسب) عن هذين الضربين بمصطلحي (المتغايِر الأعلى والمتغايِر الأدنى). ينظر: في اللسانيات الاجتماعية، ص47، في حين عبّرت عنهما (بسيوني) بـ(تنوّعٍ لغويٍّ عالٍ وتنوعٍ لغوي هابط). ينظر: علم اللغة الاجتماعي، ص11 وما بعدها.

[2] ـ معجم المصطلحات اللغوية، ص308.

[3] ـ المرجع السابق، الصفحة نفسها. وعُرِّف أيضاً بأنه: "ظاهرة لغوية يقع فيها تناوب بين لغةٍ أو أكثر في أثناء الحديث الشفوي". دليل السوسيولسانيات، ص966.

[4] ـ كذا، والصوابُ حذفُها.

[5] ـ فرستيغ، كيس: اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ص146-146.

[6] ـ هذا في سياق تنويه (مصلوح) بأهمية معجم القراءات ولاسيما الشاذة في عملية التأريخ اللساني. ينظر: الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات القرآنية، ص15-16.

[7] ـ تراسك، ر. ل، تر: رانيا يوسف، أساسيات اللغة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع381، ط1، 2002. ص47.

فتَستخدمُ للدلالة عليها كلماتٍ مثل (واحد)، (اثنان)، (كثير)"[1]. وقد خلص إلى ذلك في سياق المقارنة بين اللغات الأوربية ذات الطابع الاعتباطي في نظام تسمية الأشياء بين الإفراد والجمع كالإنكليزية وما يشابهها من جاراتها، واللغات ذات الطابع المفصّل لمقولة العدد، الثلاثي في العربية، والرباعي في الباسيفيكية (اللاركية)، وغيرهما[2].

ويميل البحث إلى أن مقولة العدد عالميةٌ، ولا تقوى الأمثلةُ المذكورة على دحض هذه الفكرة، ذلك أن التعبير عن العدد ضرورةٌ اقتضتها حاجةُ الإنسان التواصلية منذ وجوده، مع التسليم بأن التطوّر اللغوي لا يسلك بالضرورة سبيلاً واحدة من الأعقد إلى الأبسط، والأمثلة على ذلك في اللغات المنتمية إلى أسرةٍ واحدةٍ كثيرةٌ[3]. غير أنه لا مفر لنا من الافتراض المنطقي بسبب تعذّر الوصول إلى أصول أمهات الأسر اللغوية، بَلْهَ الوصول إلى أم اللغات. لذا يمكن تفسير ذلك بأن أصول تلك اللغات تمثّلت مقولةَ العدد بدايةً، ثم تخفّفت منها في رحلتها الزمنية الطويلة وغيّرت أنظمتها إلى أشكال أخرى. وهذا ما وضّحه (فندريس) في حديثه عن اللغات الهندية الأوربية[4]، وهو ما سنجده أيضاً في توضيح حالات اللغات السامية

1. في اللغات الساميّة:

لعل الإجماع منعقدٌ على أن مقولة التثنية كانت حاضرةً في الساميّة الأم[5]، فقد قام المثنى أصلاً إلى جانب الجمع، كما يرى بروكلمان، "للدلالة على الأزواج الطبيعية، كالأعضاء المزدوجة، غير أنه أصبح فيما بعد يعبّر كذلك عن التثنية مطلقاً"[6]. ويرى حجازي أيضاً أن "كل اسم في السامية لا بد و[7] أن يعبّر عن مفرد أو عن مثنى أو عن جمع"[8]. ويقرّر السامرائي أن التثنية ظاهرة ساميةٌ أو عربيةٌ قبل كل شيء[9].

ونجد مصداقَ ذلك في أنظمة كثيرٍ من هذه اللغات. فالمثنى موجود في الآشورية، وفي آرامية العهد القديم[10]. أما السريانية فلم يبقَ له وجود فيها إلا في العددين: (اثنان)، و(مئتان)[11]. وكذلك انقرض المثنى من الحبشية، فلا وجود له إلا في بقايا متجمدة، منها كلمتا (كَلَأْتو، للمثنى المذكر) و(كَلَأْتي، للمثنى المؤنث) اللتين تقابلان في العربية (كلا وكلتا)[12]. وذكر عُدي علي حسين أن الأوغاريتية انفردت بتركيبٍ هو "مجيءُ المبتدأ ضميراً منفصلاً للمثنى المتكلم...فيُقال: nytnm، وتعني: إنّا، أو إنّنا، أو نحن اثنان"[13].

وللاسم في العبرية ثلاث حالات؛ مفرد ومثنى وجمع، وللمثنى علامةٌ خاصة (يِمْ=ym). غير أنه لم يُستعمل إلا في حالاتٍ خاصة، هي التعبير عن كل ما هو مزدوج: كأعضاء الجسم المزدوجة مثل: (عَيْنَايِم=عينان)، والأعداد المثنّاة، مثل: (شِنايِم=اثنان، شِتايِم=اثنتان)، وأدوات الصناعة المثنّاة، مثل: (رِحَايِم=رحى)، وأسماء الملابس المزدوجة، مثل: (نَعَلَايِم=حذاء)، وأسماء الزمان المزدوجة، مثل (يُوْمَايِم=يومان)[14]. وما خلا ذلك من الأسماء يُثنّى بأن يُؤتى بلفظ (شِينِي=اثنا) قبل الاسم

---

[1] ـ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ـ يُنظر: المرجع السابق، ص47-48.

[3] ـ للتوسع ينظر: مالبرج، بيرتل، مدخل إلى اللسانيات، تر: السيد عبد الظاهر، مراجعة: صبري التهامي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع1478، ط1، 2010. ص272-274.

[4] ـ فندريس، ج: اللغة، ص133-135.

[5] ـ ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص112.

[6] ـ بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977، ص99.

[7] ـ كذا، والصواب حذفها.

[8] ـ حجازي، محمود فهمي: علم اللغة: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص143.

[9] ـ السامرائي، إبراهيم: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1978، ص75.

[10] ـ ينظر: فقه اللغات السامية، ص99.

[11] ـ ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، وعبد التواب، رمضان: في قواعد الساميات؛ العبرية والسريانية والحبشية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1982، ص192.

[12] ـ ينظر: السامرائي، إبراهيم: فقه اللغة المقارن، ص78. وينظر أيضاً: بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، ص99، وعبد التواب، رمضان: في قواعد الساميات، ص339.

[13] ـ حسين، عدي علي: نظام الجملة في اللغات السامية، [بحث في] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج89، ج4، ص1019.

[14] ـ يُنظر: كمال، ربحي، دروس اللغة العبرية، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1963، ص98. وينظر: عبد التواب، رمضان: في قواعد الساميات، ص28.

المذكر، أو (ثِيتِي=اثنتا) قبل الاسم المؤنث، يلي ذلك الاسمُ مجموعاً، مثل: (ثِينِي يَلادِيْم=وَلَدَان)[1]. وهذه القاعدة العامة (التثنية الصناعية) تماثل ما هي عليه التثنية في أغلب اللغات المعاصرة، كالإنكليزية في قولنا مثلاً: (two students) وما آل إليه الأمر في اللهجات العربية المعاصرة، كقولنا في المثال نفسه: (تنين طلاب أو طلاب تنين)، أو كقولهم للنادل: (جِبْلنا تنين شاي).

واللافت أيضاً أن السمةَ العُرفيةَ الاعتباطيةَ برزت في مقولة التثنية في العبرية؛ فثمّةَ أسماءٌ مفردةٌ أو مجموعةٌ التزمت صيغةَ المثنى، كـ(مَايِم=ماء). كما وردت أسماء على صيغتي المثنى وجمع المؤنث كـ(كِتِفايِم–كِتِفُوتْ=أكتاف)[2]. ومن ذلك أيضاً أن "الصفة لا تأتي على صيغة المثنى، فإما أن تكون مفرداً أو جمعاً، مثل: عينان جميلتان، ويدان كبيرتان"[3]. وهذا يقابل قولنا في الدارجة: (عينيها جميلة، أو جميلات) و(إيديه كبيرة، أو كبار).

2. في عربية عصر الاحتجاج:

أورد (ابن سيده) (ت 458هـ) في المخصّص طائفةً من الكلمات تحت عنوان: (باب ما جاء مجموعاً وإنما هو اثنان أو واحد في الأصل). منها مما نحن فيه: (المناكب=المِنْكَبان، الثَّنادي=الثَّنْدُوَتان، أَلْيَات=أَلْيَتان، الحواجب=الحاجِبان، المرافق=المِرفقان، كَرَاسِيع=كُرْسُوعان، المناخِر=المِنْخَران، الوَجَنات=الوجنتان، الذَّفارى=الذِّفْرَيان، الحِداق=الحَدَقتان)[4]. والواضح أن هذه الأمثلة تندرج في التعبير عن أعضاء الجسم المزدوجة بلفظ الجمع. وثمة ضربٌ آخر سُمّي بالتثنية المعنوية التي وردت بلفظ الجمع، واختصت بما يتعلق بتثنية آحاد ما في الجسد، ومن أمثلتها: (رؤوس، وبطون، وظهور، ووجوه)[5]، كما في قولهم: ضربتُ رؤوسَ الرجلين، وشَقَقْتُ بطونَ الجَمَلَين،... "ثم جروا على هذا السنن في المنفصل عن الجسد، فقالوا: مَدَّ الله في أعماركما، ونَسَأَ اللهُ في آجالكما"[6].

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً العدولُ عن استعمال المثنى الحقيقي إلى "استعمال المفرد في مقام التثنية أو العكس والجمع في مقام التثنية أو العكس، وهذا النوع من ألوان المجاز في الاستعمال العربي، ومردّه السماع"[7]. والأمثلة على ذلك غيرُ قليلة؛ فمن استعمال المثنى في موضع الجمع قولُ مالك بن نويرة:

ضَـــمَمْنا علـــيهم **طَـــايَتَيْهِم** بصـــائبٍ مـــن الطَّعْـــنِ حتـــى استَأْسَـــرُوا وتَبَـــدَّدوا[8]

فذُكِر في حاشية المحققَين: "في اللسان: «جاءت الإبل طاياتٍ، أي قُطعاناً، واحدها طاية»...ومن عادة العرب أن تَذْكُر المثنى تريد الجمع"[9]. ومنه قوله تعالى: {وَإِن **طَائِفَتَانِ** مِنَ الْمُؤْمِنِينَ **اقْتَتَلُوا** فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا} (الحجرات : 9)

ومن الأمثلة على استعمال الجمع موضع التثنية شواهد كثيرةٌ، منها في القرآن الكريم الآيات الآتية[10]: { إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ **قُلُوبُكُمَا** } (التحريم : 4) و {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا **طَائِعِينَ**} (فصلت : 11)

---

[1] - يُنظر: دروس اللغة العبرية، ص99.

[2] - يُنظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] - راشد، سيد فرج، اللغة العبرية؛ قواعد ونصوص، دار المريخ، الرياض، 1993، ص95.

[4] - ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، قدّم له: خليل جفّال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996، ج4، السفر الثالث عشر، ص157-158. وتجدر الإشارة إلى أن البحث تخفّف من إيراد الشواهد والأمثلة من المخصص وغيره لضيق البحث.

الثَّنْدُوَة: ثدي الرجل. والكُرْسوع: طرف الزَّند الذي يلي الخِنصر، وهو الناتئ عند الرُّسُغ. والذِّفْرى من الحيوان والإنسان: العظم الشاخص خلف الأذن.

[5] - يُنظر: إسماعيل، عبد الرحمن محمد، المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية،[بحث في] مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثالثة، ع3، 1406/1405هـ، ص76-77.

[6] - المرجع السابق، ص77. وينظر: المرجع نفسه، ص131-132.

[7] - المرجع السابق، ص103.

[8] - الأصمعي، عبد الملك بن قُرَيب، الأصمعيات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1993، ص194.

[9] - المصدر السابق، الصفحة نفسها، حاشية 15. والبيت في سياق تصوير معركةٍ التحم فيها قومُ الشاعر بأعدائهم.

[10] - ينظر: المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية، ص103-106. وثمة شواهد لم يذكرها البحث تخفُّفاً.

ومما اجتمع فيه الأمران قولُ الشاعر:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهراهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرُسِينِ[1]

أما مذاهبُ العرب في عَودِ الضمير على المثنى، فذُكِر أنها تنحصر في أشكالٍ[2]: أولها: الأصلُ وهو عود الضمير مثنًى على اللفظ المثنى، وثانيها: عَوْدُهُ مفرداً على الأهم منهما، كقوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا} (الجمعة : 11) وثالثها: عوده مفرداً على الأقرب منهما، كقوله تعالى: {وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ} (البقرة : 45) ورابعها: عوده مفرداً على أشرفهما وإن بَعُد، كقوله تعالى: {وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ} (التوبة : 62) وخامسها: عود الضمير على اللفظ بقَصْدَين مختلفين كقوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ * فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} (الرحمن : 31–32)

ومما يتصل بعود الضمير مسألةُ الإخبار عن المثنى من الأعضاء المزدوجة بطرائقَ متعددةٍ أيضاً؛ إذ يُقال: (عينايَ رأَتاهُ) بالمطابقة على الأصل، أو بالإخلال بالمطابقة كقولهم: (عينايَ رأتْهُ)، أو (عَيْني رأتْهُ)، أو (عَيْني رأَتاهُ)[3].

ومن الجدير بالذكر أن الاستعمالات التي أُخِلَّ فيها بالمطابقة تلّمس لها مفسّرو القرآن الكريم وشُرّاحُ الشعر تأويلاتٍ كثيرةً وجعلوها من مواطن البلاغة العالية، وليس المقامُ هنا مقامَ ذكرها وتتبُّعها وتقويمها[4]؛ إذ إن عنايةَ البحث منصبّةٌ على استقراء الظاهرة من حيثُ هي مجموعُ استعمالات متكلمي العربية الفصحى المُحْتَجّ بها.

3. في عربية العصور الوسطى:

من الجدير بالذكر أن الدراسات التي تناولت عربية العصور الوسطى قليلة، ومن ألصقها بموضوع البحث كتاب الدكتور البدراوي زهران (في علم اللغة التاريخي: دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى). وقد اختار المؤلفُ كتبَ التاريخ المؤلفة في ذلك العصر مادةً لدراسته[5]، ثم عقّب بقوله: "غير أننا اخترنا نوعاً خاصاً من تلك الكتب وهو ذلك الذي جعل الأسلوبَ الفصيح السهل الجاري على الألسنة لغتَه، وهو مذهب الكثرة من لدن الطبري إلى عصر المماليك، فهذا النوع من الكتابة تبدو فيه حركة اللغة أكثر وضوحاً غير تلك التي كتبت باللغة الفنية أو تلك التي اتخذت العاميةَ وسيلةً لكتابتها"[6].

واللافتُ أنه عوّل كثيراً على كتاب الاعتبار في رصد الظواهر اللغوية والتمثيل لها؛ ففي حديثه المقتضب عن (ظواهر لغوية تتصل بالمثنى وبجمع المذكر السالم) اعتمد أساساً على (الاعتبار)، وعلى (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي (ت845هـ) و(مفرج الكروب في أخبار بني أيوب) لابن واصل (ت697هـ)[7]. واقتصر حديث زهران على ما سماه بـ(تعميم حالات المثنى وجمع المذكر السالم وجعله بالياء في كل حالاته) مثل: (فيه خرنقين) والصواب: (خرنقان)[8]، و(إثبات نون المثنى وجمع المذكر السالم في حالات الإضافة)[9]، و(من التطور الخاص بالنوع والعدد) ، مثل: (والمهاريّ تطير بهما) والصواب: (والمهاريّان تطيران بهما) [10].

---

[1] ـ اختُلِف في نسبته إلى هِمْيَان (بكسر الهاء أو ضمها) بن قحافة السَعديّ أو خِطام المُجاشعيّ. يُنظر: هارون، عبد السلام: معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2002، ص709. وقد جزم البغدادي بنسبته إلى خِطام، ينظر: البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983، 1/313-316 ، و7/548-549. المَهْمَه: القَفْر المَخُوف، والقَذَف: البعيد من الأرض، والمَرْت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات، والظَّهْر: ما ارتفع من الأرض، شَبَّهَهُ بظَهر تُرسٍ في ارتفاعه وتَعرّيهِ من النَّبْت.

[2] ـ ينظر: المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية، ص129-131.

[3] ـ ينظر: المرجع السابق، ص132-134.

[4] ـ ينظر: المرجع السابق، ص134-140. وللتوسع ينظر: النصر الله، حيدر محمد رحم، التثنية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002.

[5] ـ ينظر: زهران، البدراوي: في علم اللغة التاريخي؛ دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، ص14.

[6] ـ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[7] ـ ينظر: المرجع السابق، ص376-377.

[8] ـ ينظر: المرجع السابق، ص376-377.

[9] ـ ينظر: المرجع السابق، ص377-379.

[10] ـ ينظر: المرجع السابق، ص379-380. وكل الأمثلة في هذه الفقرة من كتاب الاعتبار.

وعليه يمكن القول إن دراسة مظاهر التثنية في تلك العصور لم تحظَ بالعناية الوافية، لذا كان تناول هذه القضية في كتاب الاعتبار وسيلةً أساسيةً في هذا المطلَب.

4. في بعض اللهجات العربية الحديثة:

تفتقر اللهجات العربية الحديثة إلى العناية بالتقعيد، وذلك مُتَفَهّمٌ لما تتسم به العاميّات أو الدّوارج عامةً من سيولةٍ ينجم عنها تبدُّلات سريعة وتداخلٌ لهجيٌّ يَصْعُبُ ضبطه. فضلاً عن أن العربية المعيارية (الفصحى) استقطبت اهتمام العامة والخاصة لارتباطها بالقرآن الكريم كما هو معلوم. فلا غروَ أن تكون الجهودُ في درس العاميات قليلةً مقارنةً بالفصحى، وألا تكون مقصودةً لذاتها. لذا يمكن الحكم على ما وُضِع من قواعد للّهجات بأنها نسبيةٌ تقريبية.

يذكر الدكتور عبد الرحمن أيوب أن التثنية في اللهجات العربية الحديثة، خلافاً للعربية الفصحى، محصورةٌ في الأسماء الجامدة، أما الصفات والأفعال والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فلا تثنية فيها. ويسوق مثالاً يقارن فيه بين العربية الفصحى وبعض اللهجات الحديثة[1]:

1–هذان الولدان اللذان يسافران معكما. (فصحى)

2–دول الولدين اللي يسافرو معاكم. (مصرية)

3–هاذول الولدين اللي يسافرون وياكم. (عراقية)

4–هادول الولدين اللي بيسافرو معْكم. (أردنية) [وفي السورية: هدول الولدين يلي بسافرو معكن]

وهذا يوضّح ما ذكره بعض الغربيين أيضاً من أن نظام التثنية المعاصر غيرُ نَشِط في كثيرٍ من اللهجات باستثناء لهجات سوريا والعراق[2]. وبالنظر إلى اللهجة السورية نجد أن أشكال التثنية متعددة؛ فمنها المثنى غير المحدد، كقولهم: (يومين، وكلمتين،..) ويكون مسبوقاً بـ(شي)، مثل: (من بيروت لطرابلس بدها شي ساعتين سواقة). فتكون وظيفةُ لاحقةِ التثنية التعبيرَ عن جمعٍ غيرِ محدد وقليلٍ في العدد[3]. ومنها أيضاً المثنى التحليلي، كقولهم: (رجال تنين، ونسوان تنتين)[4]. وفي حالة الملكية يُقال: (كتبي الاتنين)[5]. ومنها ما سُمي بالشبيه بالمثنى، مثل: (إجرتين، إيدتين، عينتين)[6]. وهناك ما أُلحِق بالمثنى مما ليس منه، مثل: أهلين، ومرحبتين، وصحتين، وبعدين[7]. ومن المهم في هذا السياق أن المطابقة العددية في عَود الضمائر في اللهجات عامةً يصعُبُ تقنينها إن لم نقل إنه متعذّر[8].

2– التثنية في كتاب الاعتبار:

تجدر الإشارة إلى أن لغة أسامة في كتابه، على تسليم الناشرين والباحثين من بعدهم، بخصوصيتها، أُثير حولها كثيرٌ من الاعتراضات؛ مما دفعهم إلى تغييراتٍ تركيبية في المتن، أو الإشارة إليها في الحواشي. وعِلَّةُ تلك التغييرات زَعْمُ براءةِ أسامة من أخطاءٍ لا يليق بمثله ارتكابها. وقد فُسِّرت تلك العدولات (أو الأخطاء) بأنها من تصرُّف الكَتَبة في أثناء الإملاء الشفهي، أو تحريفهم في أثناء النَّسْخ[9]. ومهما يكن من أمر تلك التفسيرات فإنها لا تَطْعَنُ في مشروعية الدراسة، لأنها لا تعدو أن تكون افتراضاتٍ مُخِلّةً بالمنهج المفتَرَض في التحقيق العلمي، ذلك أن عربية العصور الوسطى تَجمعها سِماتٌ عامّةٌ أوجدتها ظروفُ تلك الحقبة وملابساتُها التاريخية.

---

[1] - ينظر: أيوب، عبد الرحمن: محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، 1966، ص81-82.

[2] - ينظر: بروستاد، كرستن، قواعد اللهجات العربية الحديثة، تر: محمد الشرقاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع440، ط1، 2003، ص50.

[3] - ينظر: المرجع السابق، ص51.

[4] - ينظر: المرجع السابق، ص53.

[5] - ينظر: المرجع السابق، ص55.

[6] - ينظر: المرجع السابق، ص56.

[7] - ينظر: المرجع السابق، ص57. وقد ذكرت المؤلفة تفسيراتٍ في عملية الانتقال يمكن الاطلاع عليها.

[8] - ينظر: المرجع السابق، ص60-63.

[9] - ينظر: الاعتبار، بعناية الأشتر، ص23 حاشية (1).

توزَّعَ استعمال التثنية بين الضرب الفصيح من خلال تَمَثُّل القواعد المعيارية بالتزام المطابقة من ناحيتي التركيب (الوصفي أو الإسنادي)، وعَود الضمير، وبين الضرب العامي بالإخلال بالمطابقة في الجهتين المذكورتين. وسيوضَّح ذلك بالجدولين الآتيين.

1-التزام المطابقة في التثنية[1]

/المجموعة الأولى/			
م	المثال	نوع المطابقة	الصفحة
1	والفارسان قتيلان	في التركيب الإسنادي الاسمي وما يقتضيه	176
2	هما واقفان		182
3	أنا وهو [راكبان] على نجيبين		195
4	الاثنان الباقيان	في التركيب الوصفي	202
5	عجوزان فانيتان		228
/المجموعة الثانية/			
م	المثال	نوع المطابقة	الصفحة
1	فأمرتُ اثنين...ركبا مَهْريَّين...وسارا...فما ليثا أن عادا، والمهاري تطيرُ بهما[2]	في عود الضمير (المثنى على المثنى)	64
2	كانا يخرجان...متنكّرين[3]...وسنُّهما واحدة		76
3	فأدْخلوهما...وقتلوهما		78
4	كان حسام الملك...وأخو عباس...قد سَلِما فيمن سلمَ منّا		88
5	فالتقيا بالرماح والتقيا بالسيوف		99
6	أخذ لي العسكرُ عَنْزَين...لعلّ أن يتصدّقوا عليَّ بهما		108
7	وكانا رحمهما الله...ولقد شهدتهما...وقد خرجا		122-123
8	دعا فارسَين...امضيا اكشفا...فلما شارفاه		125
9	خرج...فارسان فسارا...فأخذاه		134
10	حمَل على الفارسين...وطردهما... فلما وصل الفارسان أنفذ أخذ تُرسيهما جعلهما مَعالِف...ورمى خيمتَهما وطردهما		135
11	فخرج إليه عمي ووالدي، رحمهما الله وقالا...كما قالا له...وأصبحا خرجا إليه		140
12	"..ما أبيعُهُ إلا هو وهذا الشيخ، جملةً كما اشتريتهما." فاشتريتهما		157
13	إلا أن كفّيه انسلختا		159
14	فتقدَّما قاتَلا حتى قُتلا، رحمهما الله		174
15	فنزل الفريقان...فالتقى الفارسان...فاختلفا طعنتين، فوقعا ميتين		176
16	مِنْخَراه يرميان بالدم كالغُرْلتين[4]		178
17	إلى عمي وأبي، رحمهما الله،...أقول لهما: سيرا...فسارا إليّ...فلمّا قَرُبا		182
18	فركب عمي وأبي، رحمهما الله، ووقفا، وكلّ من يصل إليهما قد سَيَّراه من خلفهم		184
19	أبي وعمي رحمهما الله		185-205-234-241
20	أخوان يُقالُ لهما ... يترددان من شيزر إلى اللاذقية		186-191
21	انهزم الاثنان الباقيان فرميا ...		202
22	فتعاقدا وتواثقا [ضمير المثنى يعود على رجلين مذكورَين سابقاً]		203
23	إني لأرى القافلة وقدّامها فرَسان معيَّنان ينفضان معارفهما[5]		214
24	اجتمعت هي وهو على زوجها...قتلاه واحتملا بجميع مالها		215
25	وكان عسكر شيزر قد خرج مع عمي...وفخر الدين...رحمهما الله ليلقيا عروسَين قد تزوجاهما		216
26	فرُزق منها ولدين، وكبرا وصار لكلّ واحدٍ منهما خمس ست سنين. والغلام راوول، أبوهما مسرورٌ بهما، فأخذهما وأمهما		219
27	خرج معهم عجوزان فانيتان أوقفوهما...سابقوا بين العجوزين...		228
28	التقيا [الضمير يعود على مُتَبارزَين]...وقد تضاربا...فطال الأمر بينهما والبَسْكَند[6] يستعجلهما		229
29	فلما قَرُبا...سمعا طبلَ الجسر...فقالا...فدفعا خيلهما		240
30	خلَصتْ منهم بهيمتَين كانتا معهم، عليهما الخام		248
31	فقتلوا منهم فارسين وأخذوا حصانيهما		249
32	فوجدنا فيه رجلين معهما سلاحهما فقتلناهما		260
33	أعطيته خيارتين فأبى أن يأخذهما		275
34	هما تجّار يسافران[7]		285
35	فوجد في أسفله أفعيين قد تهرّأتا		287

[1] - كل كلمة مُغمَّقة ومسطّرة في الجدولين تمثل موضعاً من مواضع التزام المطابقة أو الإخلال بها في المادة المدروسة.

[2] - هذه الجمل المتتالية مثال على التزام المطابقة والإخلال بها في السياق نفسه. وكذلك الجمل رقم 14 في الجدول نفسه. المَهْريّة: نجائب تسبق الخيل، منسوبة إلى مَهْرة بن حيدان من عرب اليمن، وتوصف بسرعة الجري.

[3] - تحتمل هذه الكلمة أن تكون مثنى أو جمعاً لأن الراء غير مضبوطة.

[4] - الغُرْلة: القُلْفة (الجلدة التي يقتطعها الخاتن)

[5] - المُعَيَّن: الفرس يكون بين عينيه سواد. والمعارف: جمع عامي للعُرْف: وهو شعر عنق الفرس، جمعه: أعراف.

[6] - قائد المنطقة، أصلها: Viscount.

[7] - مثال آخر على اجتماع الخطأ والصواب.

2-الإخلال بالمطابقة في التثنية:

/المجموعة الأولى/			
م	المثال	نوع الإخلال	الصفحة
1	لا يقدر يجلس إن لم يُجلسْه إنسان **بأكتافه**	(استعمال الجمع للتعبير عما هو مزدوج=تسوية المثنى بالجمع)	105
2	فصار الفُرْسان يكشفون **سواعدَه** ويتعجبون من دقته وشبابه		137
3	قلعَ **خفافَه**		302
4	وهما **أتراب**	في التركيب الإسنادي الاسمي	76
5	أنا وصاحبٌ لي...**وقوف**		112
6	هما **ضُمَّان**		186
7	وعيناه **زُرق** ... عيناه **سود**		195
8	هما **تُجّار**		285
9	وعيناها **صغار**		300
10	فلما وصل الفارسان أنفذ أخذ **تُرسيهما** جعلهما **مَعالف**...ورمى خيمتَهما وطردهما	في التركيب الإسنادي الفعلي وما يقتضيه	135
11	يُقال لهما: **بنو** مَجاجو		186
12	يُقال لهما: **بنو** الرُّعام، **رَجَّالة**، يترددان من شيزر إلى اللاذقية		191
13	فرمَيَا **أنفسَهما**		202
14	فرسين **سوابق**	في التركيب الوصفي	125
15	ليلقيا عروسَين...**أخَوات**		216-217
/المجموعة الثانية/			
م	المثال	نوع الإخلال	الصفحة
1	فأمرتُ اثنين...ركبا **مَهْرِيَّين**...وسارا...فما لبثا أن عادا، **والمهاري** تطيرُ بهما	في العدد بسبب خَرْق العهد الذكري	64
2	خرج معهم **عجوزان** فانيتان...وسابقوا بين العجوزين...**والعجائز** يقمن ويقعن		228
3	أحضر رجلين **وأمَرهم** أن **يهجموا** عليهم الدار	في عَود الضمير (المفرد أو الجمع على المثنى)	61
4	...فَطَعَنِّي قَطَعَ من أضلاعي **ضلعَين**. و**هي**، ونعمتِكَ، عندي في قِمَطْرة[1]		120
5	فخرج من الإفرنج فارسان سارا...**فصادفُوا** رجلاً		134
6	وكان توقّف جمعةً خوفاً من خَورةٍ[2] كانت بين يدي **الفارسين**، لا[3] يكون **لهم** فيها كمين.		134
7	فجلس هو والجارية **أكلوا**		144
8	فأعطى كلَّ واحدٍ **منهما** العصا والتّرس، وجعل الناسَ **حولهم** حَلْقة		229
9	ويبستْ **رجلاي** و**دَقّتْ** حتى **بقيَتْ** الجلدَ والعظم		280
10	قلتُ للذي معه بيتُ الأولاد وفيه **خِرْنِقان**[4]: "شُقَّةُ! **واطمرهم** بالتراب". ففعل، **فتحركوا وعاشوا**		302

نخلص مما سبق إلى الآتي:

– بلغ عدد مواضع المطابقة التركيبية (22) موضعاً، التُزِم بها في (5) مواضع، وأُخِلَّ بها في (17) موضعاً.

– بلغ عدد مواضع المطابقة في عَوْد الضمير(101)، التُزِم بها في (87) موضعاً، وأُخِلَّ بها في (14) موضعاً.

وعليه تكون النسبة المئوية:

[1] ـ القِمَطر: ما يُتّخذ لحفظ الأشياء والكتب. وورد مؤنثاً على هذه الصورة.

[2] ـ المنخفض والوهدة في الأرض مثل الغور.

[3] ـ استعمال معروف في الدارجة الشامية، بمعنى: لئلا.

[4] ـ الخِرْنِق: ولد الأرنب.

نوع المطابقة	الالتزام	الإخلال
المجموعة الأولى: في التركيب وما يشابهه	%22.7	%77.2
المجموعة الثانية: في عَوْد الضمير وما يشابهه	%86.1	%13.8

وفقاً لهذه النتيجة يتّضح أن التّرخُّص بالمطابقة التركيبية أظهرُ وأجلى منه في عَوْد الضمير.

رابعاً: تحليل ومناقشة

اتضح بالنظر إلى النتيجة الإحصائية طُغيانُ الضَّرب الفصيح على العامي في عملية التبديل الشِّفري في لغة أسامة. ويُفسَّر ذلك بأن طبيعةَ الخِطاب (السيرذاتي) الشَّفاهيّ، كانت مجالاً مناسباً لظهور الازدواجية اللغوية، غير أن طبيعة ذلك الخطاب لم تَحُلْ دون تحكّم أسامة بعملية التحوّل أو التبديل؛ فقد حرص على الحفاظ على مكانته أديباً ممتلكاً لناصية لغةٍ ذات مكانةٍ عالية. ومن الجدير بالذكر أن مواطنَ الإخلال بالمطابقة كانت كلُّها من كلام أسامة نفسه، باستثناء موضعين أولهما كلام مَحكيٍّ عن غلامٍ لعمّ أسامة (ص120)، والآخر منقول بنصّه عن أسامة نفسه (302). وهذا ينفي ما يتبادر إلى الذهن من كون العدولات أو الأخطاء منقولةً من كلام الشخصيات المُتَحدَّث عنها في كتاب الاعتبار، كما لم يُظهِر استقراء مواطن الأخطاء أنها لم تنتج عن سياقات اجتماعيةٍ أو بلاغية معينة، لأن اللغة المستعملة إعلاميةٌ تواصليةٌ عادية.

ويمكن تفسير غلبة العدول التركيبي (الوصفي والإسنادي وما اقتضياه) في استعمال المثنى بما يأتي:

أظهر التطور التاريخي أن التثنية في الساميات لم تُلتزَم، فيما عدا العربية، إلا في حالاتٍ قليلة. أما العربيةُ المعيارية فالتزمتها وأوجبت المطابقة، غير أن اللافت كان وجود شواهد أو أمثلة كثيرةٍ على الإخلال بها. وأما عربيةُ العصور الوسطى ومثالها كتاب الاعتبار فكان الإخلالُ فيها واضحاً. فبم نعلِّلُ الأحكام المعيارية الصارمة في ضرورة تمثُّل مستعملي العربية للمطابقة، مع ملاحظة اتساع العربية المعيارية ومرونتها؟ يبدو أن ضرورة التقعيد عامةً، والمحافظة على لغة القرآن الكريم خاصةً، أمْلَتَا على النحاة إطلاق تلك الأحكام، مع إدراكهم لسعة العربية في التعبير. ومن المعلوم أن القاعدة النحوية تجريدٌ لحالات اشتراك استعمالي في مجتمعٍ لغوي ما، ولا بد أن يندّ عنها شواذ، غير أن النظرة التاريخية التطورية تجعلنا نعيد النظر في هذه الظاهرة من وجهة وصفية مع التسليم بأهمية ضبطها معيارياً. فالتصرف في التثنية ملحوظٌ في القديم، وعليه لا يمكن الحكم عليه في اللهجات الحديثة بأنه خطأ محضٌ أو شذوذٌ في الاستعمال، لا سيما إذا أيّدنا وجهة النظر القائلة بجدلية العلاقة التطورية بين القديم والحديث. ومن الجدير ذكرُه أيضاً أن ما بقي من آثار المثنى في اللهجات فُسِّر على أنه "انتماءٌ للمعجم أكثر مما هو انتماء للنحو. وذلك أن أثره لا يظهر في النعت الذي يُنسب إليه أو الفعل الذي يُسند إليه. فأنت لا تقول: (اليدان النظيفتان) وإنما: (اليدين النظاف) مستعملاً صيغة الجمع بالنسبة للنعت، لأنك أدمجت المثنى في الجمع"[1]. وقد أحصى البحث الأمثلة على ذلك في الجدول الإحصائي الثاني، ومنها قول أسامة: "ودعا فارسين من الجند على فرسين سوابق، وقال..."[2]

أما النتيجة الثانية وهي محدودية التصرف في عود الضمير، فقد احترس أسامة فيها لأنها مسألة تمسُّ جوهر النظام النحوي وليس لها صلاحيةُ الانتقال إلى النظام المعجمي كما في المسألة الأولى. ذلك أن ترابطَ الكلام منوطٌ بسلامة الإضمار عدداً وجنساً وشخصاً، والإخلالُ به يؤدي في الغالب إلى اللبس، ما لم يكن لذلك غرضٌ بلاغي معين أو قرينةٌ مانعةٌ موجِّهةٌ للمعنى، وهو ما لم يتحقق في لغة مذكراته ذات الطبيعة الإعلامية العادية، ولا سيما أنها كانت أدنى إلى الضَّرْب الفصيح. ومعلومٌ أن أمن اللبس قرينةٌ كبرى تضبط عمل اللغة، وتَحْكُمه بوسائلَ ومُحَدِّداتٍ ناظمة. فالتزامُ المطابقة التركيبية في المثنى لا بد أن يتبعه التزامٌ في عود الضمير. لذا يمكن أن تُفسَّر حالاتُ الخَرْق الواردةُ في لغة أسامة على أنها من قبيل السهو أو سَبْق اللسان، أو صعوبة التزام المطابقة في نظام العدد الثلاثي في العربية. وهذا التفسير الثاني ملموسٌ في الخلل الفاشي في

[1] - حركات، مصطفى: العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي، دار الأفاق، الجزائر، 2017، ص155.
[2] - الاعتبار، بعناية الأشتر، ص125.

استعمال عموم متكلمي العربية الفصيحة الحديثة من المختصين والمثقفين، وفي تخلّي العاميات عن مقولة التثنية تجنّباً لصعوبتها، وهذا ما يندرج في طبيعة ميل المتكلمين إلى بذل المجهود الأدنى مما هو معلوم في قانون الاقتصاد اللغوي. فكان من نتيجة التخلي عن التثنية تحرُّرٌ من قيود الإضمار. ومن خلال الملحوظ في لغة أسامة يمكن الاستئناس بأن مسألة الإضمار لم تتمتع بما تمتعت به مسألة المطابقة من حريةٍ وسَعَة، لذا لا يمكن الأخذ فيها بالرأي القائل بأن في الجديد ما يُفسِّر استعمال القديم.

- **الخاتمة والنتائج:**

1) أظهر مصطلح (العربية الوسطى) بُعدَين؛ تاريخياً يشير إلى الحقبة الزمنية المعروفة، واجتماعياً يشير إلى نمطٍ لغوي ينتقل فيه مستعمله بين ضَرْبين فصيحٍ وعامي، وهو ما يدخل في (الازدواجية اللغوية). وذلك ما تجلى في لغة كتاب الاعتبار.
2) تَجلَّت مظاهرُ التثنية في كتاب الاعتبار بإخلالٍ كبير في المطابقة التركيبية (الوصفية والإسنادية) وصل إلى (77.2%) في مقابل (22.7%)، في حين كان الإخلال بعَود الضمير على المثنى ضئيلاً وصل إلى (13.8%) في مقابل (86.1%).
3) أظهر التتبع التاريخي اتساعَ العربية في طرائق تعبيرها عن المثنى في الجانب الأول، بما في ذلك العربية الفصحى المحتج بها، وصولاً إلى العاميات الحديثة. وأيَّدَ البحث تفسيرَ تسوية المثنى بالجمع أو دمج المثنى في الجمع بأنها انتقالٌ من النظام النحوي إلى النظام المعجمي، ذلك أن المثنى الموصوف أو المسند إليه لم يعد له أثرٌ نحويٌّ فيما بعده.
4) أما الجانب الآخر فعُزِيَ احتراسُ أسامة فيه إلى أن الإضمار ينتمي إلى النظام النحوي بحكم ارتباطه بالمطابقة في التثنية في اللغة المعيارية، فهما متكاملان يستدعي الأولُ الآخَرَ دفعاً للبس. فضلاً عن أن أسامة جنح في مذكّراته الشفاهيّة المدوَّنة لاحقاً إلى الضرب الفصيح حرصاً على مكانته الأدبية مما أملى عليه التزام قيوده.
5) رَبَطَ البحثُ تخلّيَ العاميات الحديثة عن التثنية بتخلّي الساميات عنها قديماً وبترخّص العربية المعيارية فيها ترخّصاً ملحوظاً، ثم ترخُّصِ العربية الوسطى فيها (مُمَثَّلةً بكتاب الاعتبار) ترخّصاً كبيراً.
6) أثبتَ البحثُ غَلَبَةَ التزام المطابقة في عود الضمير في العربية الوسطى (ممثَّلةً بكتاب الاعتبار)، ورجّح أن العدول عنها في العاميات الحديثة تابعٌ لعدولها عن المطابقة التركيبية، وكلاهما ناشئٌ عن حاجة المتكلم إلى الاقتصاد اللغوي بترك النظام العددي الثلاثي الصعب. ولا بدّ في تعزيز هذه النتيجة من استقراء كتبٍ تنتمي إلى الحقبة نفسها ودراستها إحصائياً.
7) وضَّح النظرُ في سلسلة التطور النحوي للغة العربية، مروراً بالعصور الوسطى، أنّ طبيعةَ التقعيد النحوي الصارمةَ أفضَت إلى حماية النظام النحوي بدفع اللبس من خلال إلزام مستعمل اللغة بالمطابقة في الإضمار، غير أنها في الوقت نفسه أدَّت إلى تضييق الواسعِ من مسالك العربية في التعبير عن المثنى، لأنها قَصَرت تلك المسالكَ على السَّماع، ولم تُتِحها لعموم مُستعملي اللغة.

- **المراجع:**

القرآن الكريم.

1- إسماعيل، عبد الرحمن محمد، المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية،[بحث في] مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثالثة، ع3، 1406/1405هـ.

2- الأصمعي، عبد الملك بن قُرَيب، الأصمعيات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1993.

3- أيوب، عبد الرحمن: محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، 1966.

4- البدراوي، زهران: في علم اللغة التاريخي؛ دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1988.

5- برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994.

6- بروستاد، كرستن، قواعد اللهجات العربية الحديثة، تر: محمد الشرقاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع440، ط1، 2003.

7- بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977.

8- بسيوني، ريم: علم اللغة الاجتماعي في الوطن العربي: محاور ونظريات، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط1، 2018.

9- البعلبكي، رمزي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990.

10- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983.

11- بول دومول، جان: اللغةُ الهندية الأوربية أسطورةٌ تأسيسيةٌ عنصرية، تر: نجوى عبد السلام وحسن سحلول، [بحث في] مجلة باسل الأسد لعلوم اللغات وآدابها، ع3، 1999.

12- تراسك، ر. ل، تر: رانيا يوسف، أساسيات اللغة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع381، ط1، 2002.

13- حجازي، محمود فهمي: علم اللغة: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

14- حركات، مصطفى: العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي، دار الآفاق، الجزائر، 2017.

15- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1994.

16- حسين، عدي علي: نظام الجملة في اللغات السامية، [بحث في] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج89، ج4.

17- الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002.

18- راشد، سيد فرج، اللغة العبرية؛ قواعد ونصوص، دار المريخ، الرياض، 1993.

19- الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002.

20- السامرائي، إبراهيم: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1978.

21- السعران، محمود: علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي، منشورات جامعة حلب، 2000–2001 (نسخة مصورة).

22- سوسير، فرديناند دي: دروس في الألسنية العامة، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي ، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

23- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، قدّم له: خليل جفّال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996.

24- عبد التواب، رمضان: في قواعد الساميات؛ العبرية والسريانية والحبشية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1982.

25- فاسولد، رالف: علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، تر: إبراهيم الفلاي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000.

26- فرستيغ، كيس: اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، تر: محمد الشرقاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع443، ط1، 2003.

27- فندريس، ج: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1950.

28- قدور، أحمد: في اللغة والمجتمع: موجز مبادئ علم اللغة الاجتماعي، دار منهل القراء، حلب، ط1، 2020.

29– مبادئ اللسانيات العامة، منشورات جامعة حلب، 2006.
30– من الدرس اللساني الاجتماعي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2024.
31– قيطاز، محمد عدنان: أسامة بن منقذ والجديد من آثاره وأشعاره، وزارة الثقافة، دمشق، 1998.
32– كمال، ربحي، دروس اللغة العبرية، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1963.
33– كولماس، فلوريان: دليل السوسيولسانيات (مؤلَّف جماعي)، تر: خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.
34– مالبرج، بيرتل، مدخل إلى اللسانيات، تر: السيد عبد الظاهر، مراجعة: صبري التهامي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع1478، ط1، 2010.
35– محسب، محيي الدين: في اللسانيات الاجتماعية: ترجمات، دراسات، مقالات، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2018.
36– ابن منقذ، أسامة: الاعتبار، دقّق نصوصه وعلّق عليه د. عبد الكريم الأشتر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003.
37– هارون، عبد السلام: معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2002.